

مخاوف من سلام مع طالبان يدفع إلى حرب أهلية

كابول - دفع الغضب الذي فجره مقتل 63 شخصا في تفجير انتحاري خلال حفل زواج في العاصمة الأفغانية كابول، الكثير من الأفغان إلى التشكيك بالأحد، في جدوى التفاوض مع طالبان بهدف إخراج القوات الأميركية من البلاد وإنهاء الحرب.

ورغم أن تنظيم داعش أعلن مسؤوليته عن التفجير الدامي، إلا أنه تم تحميل المسؤولية لحركة طالبان التي باتت قريبة حسب مراقبين من إبرام اتفاق سلام مع الولايات المتحدة تنسحب بموجبها القوات الأميركية من البلاد على أن تتعهد الحركة بعدم اتخاذ البلاد ملاذًا آمنًا للإرهابيين.

وكان انتحاري فجر نفسه في ساعة متأخرة السبت في قاعة أفراح مكتظة بالمعويين وقال مسؤولون إن عددا كبيرا من القتلى من النساء والأطفال وإن 182 شخصا أصيبوا بجروح.

وقالت رادا أكبا في تغريدة على منصة تويتر للتواصل الاجتماعي "سلام مع من؟ مع من يفجرون أفراننا ومدارسنا وجامعاتنا ومكاتبنا ومنازلنا، مضيعة" يبع هذا الوطن وشعبه لهؤلاء القتل مقرر ولا إنساني ولن ينسى التاريخ ذلك".

وقالت الصحافية سناء صافي إن لديها شكوكا في نفي طالبان ووقوفها وراء الحادثة متسائلة "من غيرهم يقدر على ارتكاب مثل هذا العمل الوحشي، إذا، لمن ينهي اتفاق السلام مع طالبان سفك دماء الأفغان العاديين".

وتحاول حركة طالبان والولايات المتحدة التفاوض على اتفاق لسحب القوات الأميركية مقابل التزام طالبان بإجراء محادثات لتحقيق الأمن والسلام مع الحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة.

وأفاد الجانبان بتحقيق تقدم بعد ثماني دورات من المحادثات منذ أواخر العام الماضي.

وأكد الجانبان أن الاتفاق المتوقع يقضي بانسحاب تدريجي للقوات الأميركية على أن تضمن حركة طالبان ألا تصبح أفغانستان ملاذًا للمتشددين لتوسيع نطاق عملياتهم والتخطيط لهجمات جديدة.

ولا تشارك الحكومة الأفغانية في المفاوضات إذ ترفض الحركة الحوار معها لأنها تعتبرها عويبة في يد الولايات المتحدة لكن من المتوقع أن تتعهد الحركة بدء محادثات لانتزاع السلطة والاتفاق على وقف إطلاق النار، فيما تصر الحكومة على ضرورة أن يكون وقف إطلاق النار جزءًا من أي اتفاق.

ويثير اتفاق السلام في أفغانستان الذي يبدو أن الولايات المتحدة اقترنت من إبرامه مع حركة طالبان مخاوف من أن تؤدي بغية الرئيس دونالد ترامب في سحب القوات الأميركية سريعا من هذا البلد.

ألمانيا تعتزم سحب صفة لاجئ من كل سوري زار بلاده

برلين - يعتزم وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر وضع حد لزيارة اللاجئين السوريين لبلادهم عبر سحب صفة اللجوء منهم وترحيلهم إلى خارج البلاد.

وقال زيهوفر في تصريح لصحيفة "بيلد أم زونتاغ" الألمانية في عددها الصادر الأحد "لا يمكن أن يدعى أي لاجئ سوري بذهب بانتظام إلى سوريا في عطفة، جديدة أنه تعرض للاضطهاد... وعليسا حرمان مثل هذا الشخص من وضعه كلاجئ".

واقترح الوزير الألماني ترحيل طالبي اللجوء السوريين إذا تبين أنهم عادوا إلى بلادهم في زيارات خاصة منتظمة بعد فرارهم منها.

وأكد السياسي المحافظ أنه "إذا كان المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين على علم بسر طالب اللجوء إلى البلد الأصلي، سدرس السلطات على الفور إلغاء وضعه كلاجئ، وإطلاق إجراءات سحب اللجوء منه"، مضيفا أن "السلطات تراقب الوضع في سوريا عن كثب".

وأكد أن "بلادهم ستعيد طالبي اللجوء إلى بلادهم إذا سمح الوضع بذلك".

وعادة ما تقوم الشرطة الاتحادية في المطارات بمراقبة مثل هذه الحالات وتبلغ المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بأسماء اللاجئين المشتبه في زيارتهم

المخاوف من بريكست دون اتفاق تدخل بريطانيا في حالة طوارئ

دعوات الإطاحة ببوريس جونسون لا تجد أذانا صاغية



الكرة في مرمى جونسون

ويتمحور حل جونسون بشأن هذه الحدود حول اقتراحات رفضها الاتحاد الأوروبي والقادة الأيرلنديون لأنها إما غير قابلة للتطبيق وإما غير كافية. ويسعى جيريمي كوربين زعيم حزب العمال المعارض، للدعوة إلى التصويت على حجب الثقة عن المحافظ جونسون فور عودة البرلمان للاتحاد.

ويامل كوربين، إذا نجح في الإطاحة بجونسون، في أن يصبح رئيسا للوزراء بالوكالة ليطالب بصفته هذه تاجيلا جديدا لموعد مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبالتالي تجنب خروجها من دون اتفاق، ثم يدعو إلى انتخابات تشريعية مبكرة.

وقال كوربين السبت إن "ما نحتاج إليه هو حكومة مستعدة للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حتى لا يكون لدينا خروج كارثي في 31 أكتوبر". وأضاف "من الواضح أن الحكومة (برئاسة جونسون) لا تريد أن تفعل ذلك"، غير

يواجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ضغوطا داخلية وخارجية بشأن استراتيجية حكومته للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ففي الداخل يعارض حزب العمال وعدد من المشرعين المحافظين سنياريو الانفصال دون اتفاق وأما في الخارج فترفض بروكسل إعادة التفاوض على الاتفاق الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، فيما تقترب المدة الزمنية المحددة للانفصال وهي 31 أكتوبر، من نهايتها، حيث لم يبق أمام لندن سوى شهرين ونصف الشهر لحسم مصير بريكست.

لندن - دعا أكثر من مئة نائب بريطاني في رسالة نشرتها الأحد رئيس الوزراء بوريس جونسون إلى دعوة البرلمان لقطع إجازته والانعقاد حالا لمناقشة مسألة خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي، فيما ذكرت صحيفة صندايل تلغراف إن رئيس الوزراء البريطاني سيبيلج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الأسبوع الجاري، بأنه ليس بوسع البرلمان البريطاني وقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ووجه أكثر من مئة نائب بريطاني رسالة إلى جونسون من أجل مطالبته بدعوة البرلمان إلى الانعقاد بشكل دائم حتى 31 أكتوبر الموعد المحدد لمغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، حيث تنتهي العطلة الصيفية للبرلمان في 3 سبتمبر.

وإيرفض الاتحاد الأوروبي إعادة التفاوض على الاتفاق الذي أبرمته العام الماضي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي مع بروكسل، والذي يعتبره جونسون ومناصروه محجفا. ومن شأن الانفصال التام للمملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أن يسمح للنسود فورا بإطلاق مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وأكد القادة الأوروبيون أن اتفاق الانسحاب، الذي يجدد شروط خروج بريطانيا بعد 46 عاما من العضوية، نهائي، إلا أنهم مستعدون لإعادة فتح المناقشات حول العلاقة المستقبلية الموجودة في "الإعلان السياسي" المرفق بالاتفاق.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة.

وينص الترتيب المثير للجدل بشأن "شبكة الأمان" أو "باكستوب" على إبقاء كامل المملكة المتحدة في اتحاد جمركي لتجنب إعادة الحدود الفعلية بين أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد.

ويرى جونسون أن تهديد الخروج الفوضوي من الاتحاد الأوروبي سيجبر بروكسل على الإنعقاد ومنح لندن شروطا أفضل ستتيح لها إبرام اتفاقيات تجارية مع قوى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة.

وكتب النواب في رسالتهم التي وقعها نواب وقادة أحزاب معارضة لا يريدون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ياملون في تجنب بريكست من دون اتفاق أن "بلدنا على حافة أزمة اقتصادية ونحن نسير باتجاه خروج بريطانيا من دون اتفاق".

وأضافوا في الرسالة "نحن أمام حالة طوارئ وطنية ويجب استدعاء البرلمان لانتعقاد على الفور".

ويقترح أن يتوقف البرلمان مجددا بعد فترة وجيزة من عودته مع عقد الأحزاب الكبرى مؤتمراتها السنوية خلال سبتمبر.

وكان رئيس الوزراء البريطاني أكد مرارا عزمه على إخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر، سواء حصل ذلك باتفاق أم من دون اتفاق. وذكرت صحيفة صندايل تلغراف أن بوريس جونسون سيبيلج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال لقائهما الأسبوع الجاري بأنه ليس بوسع

جيريمي كوربين

نحتاج حكومة مستعدة للتفاوض حتى لا يكون لدينا خروج كارثي



ليندساي غراهام أفغانستان بحاجة إلى تواجد أميركي متواصل ونحتاج قوة هناك

جدل أميركي مع جبل طارق لمنع إطلاق الناقل الإيرانية

عن نظام الولايات المتحدة". بالإضافة إلى ذلك، تمنع النظم الأوروبية "تحديدا" تطبيق بعض القوانين الأميركية، من بينها القوانين التي تنص على العقوبات ضد إيران، وفق البيان.

وأعيدت تسمية الناقل الذي كانت ترفع علم بنما بـ"أندريان داريا" لمواصلة رحلتها ورفعت العلم الإيراني.



صفقة تنهي أزمة الناقلات

جبل طارق مع جبل طارق لمنع إطلاق الناقل الإيرانية

ويرى محللون أن حكومة جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقترب من واشنطن دون الابتعاد عن الموقف الأوروبي، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقل غريس 1 كان أقرب إلى تسجيل موقف منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان واشنطن عرقلة عملية الإفراج عن الناقل الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ورأت سانام وكيل الباحثة في معهد شانام هاوس في لندن أن إيران احتجزت ناقله النفط البريطانية في إجراء انتقامي.

وقالت الباحثة "إذا تم الإفراج عن غريس 1 فسيتم الإفراج عن سنتينا أيمبيرو أيضا".

جبل طارق - رفضت سلطات جبل طارق البريطانية الأحد طلب الولايات المتحدة احتجاز ناقله النفط الإيرانية التي تستعد لمغادرة مياهها الإقليمية، موضحة أن العقوبات الأميركية غير قابلة للتطبيق في الاتحاد الأوروبي.

وقالت سلطات جبل طارق في بيان "بموجب القانون الأوروبي، ليس بمقدور جبل طارق تقديم المساعدة التي تتطلبها الولايات المتحدة"، إذ تريد واشنطن حجز الناقل استنادا إلى العقوبات الأميركية على إيران.

واحتجزت جبل طارق في 4 يوليو الناقل "غريس 1"، بموجب عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا، للاشتباه بأنها كانت تنقل نفط إلى هذا البلد.

وسمح الخميس للناقل بالمغادرة بعد ضمان طهران أن حملتها المؤلفة من 2.1 مليون برميل نفط لن تسلم إلى سوريا.

وأوضح البيان أنه في غضون ذلك قدمت الولايات المتحدة عدة طلبات لتجميد الناقل، وأصدرت وزارة العدل الأميركية طلبا لاحتجاز الناقل بناء على العقوبات الأميركية على إيران.

وأكد البيان أن "نظام عقوبات الاتحاد الأوروبي مختلف بشكل جوهري